

التقرير الحادي والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٣٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والقرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي طلب إلى المجلس بموجبه إبقاءه على علم بصورة منتظمة بما يستجد من تطورات في منطقة البعثة. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريره السابق المقدم إلى المجلس والمؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2005/832)، لا سيما التطورات المتعلقة بالعملية الانتخابية.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - كان إجراء الاستفتاء الدستوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وصدور قانون الانتخابات في ٩ آذار/مارس خطوتين هامتين من الخطوات المؤدية إلى إجراء انتخابات ديمقراطية. وبلغت نسبة الذين صوتوا مؤيدين للدستور ٦٢ في المائة من الناخبين الذين شاركوا في الاستفتاء، البالغ عددهم ١٥,٥ مليون ناخب.

٣ - ويعكس قانون الانتخابات توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بعد نقاش مكثف فيما بين الأحزاب السياسية الرئيسية. ويحدد القانون ١٦٩ دائرة انتخابية وفقاً للحدود الإدارية للأقاليم البالغ عددها ١٤٥ إقليمًا والمدن البالغ عددها ٢١ مدينة، مع تقسيم كينشاسا إلى أربع دوائر انتخابية. وينص القانون على نظام مؤلف من جولتين للانتخابات الرئاسية؛ بحيث أنه إذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية مطلقة من الأصوات في الجولة الأولى، تعقد جولة ثانية. وينص القانون على نظام مختلط لانتخاب نواب الجمعية الوطنية البالغ

عدددهم ٥٠٠ نائب. ففي المناطق الانتخابية التي لها مقعد واحد، ينتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. أما في المناطق الانتخابية التي لها مقعدان أو أكثر، فسيكون هناك نظام تناسبي بقائمة مفتوحة، يختار في إطاره الناخبون مرشحا واحدا.

٤ - وقد بدأ تسجيل المرشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية في ١٠ آذار/مارس. ونظرا لانخفاض معدل تسجيل المرشحين في بادئ الأمر، عمدت اللجنة الانتخابية المستقلة في ٢٣ آذار/مارس إلى تمديد هذه العملية بمقدار ١٠ أيام. وتقدم بمرشحين للانتخابات نحو ٢١٣ حزبا وائتلافا. وتشمل هذه الائتلافات الرئيسية حزب الشعب للإعمار والديمقراطية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو وتحالف الديمقراطيين الكونغوليين. ويقدر عدد الأحزاب الأخرى التي توجد لها قاعدة على الصعيد الوطني بحوالي ٢٠ حزبا.

٥ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، نشرت اللجنة الانتخابية المستقلة القائمة النهائية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية. ومن مجموع المرشحين البالغ ٧٣ مرشحا، أجازت اللجنة والمحكمة العليا ٣٣ مرشحا. ويمثل ٢٩ مرشحا من هؤلاء إما حزبا أو منهاجا سياسيا، بينما سيخوض أربعة منهم الانتخابات بصفتهم مستقلين. ومن المرشحين في الانتخابات الرئاسية الرئيس كايلا ونواب الرئيس ييمبا وروبيروا وزاهيدي نغوما. وفي حين أن زعيم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، إتيان تسيشكيدي، أعلن في ٢ كانون الثاني/يناير عن استعداد حزبه للمشاركة في العملية الانتخابية، فإن اللجنة الانتخابية المستقلة رفضت طلب ذلك الحزب إعادة فتح مراكز التسجيل. ولم تسو مسألة إقرار أن الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي (UDPS) هو الحزب الوحيد المستحق لتلك التسمية وذلك الشعار إلا عند نهاية فترة تسجيل المرشحين. ومن ثم فإنه رغما عما تم من تدخلات عديدة من أطراف محلية ودولية، قرر زعيم الاتحاد تسيشكيدي عدم مشاركة حزبه في المنافسة الانتخابية.

٦ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، نشرت اللجنة الانتخابية المستقلة القائمة المؤقتة للمرشحين في الانتخابات التشريعية؛ ومن مجموع الطلبات المقدمة البالغ ٦٤٧ طلبا، أجازت اللجنة ٩٤٦ طلبات. ومن هؤلاء الذين أجازت اللجنة ترشيحهم، سجل ٧٨٤ (٨ في المائة) على أنهم مستقلون. وفضلا عن ذلك، سجل نحو ١٠٥٠٠ من المرشحين أنفسهم لخوض انتخابات جمعيات المقاطعات، التي سيختار على أساسها مجلس الشيوخ وحكام المقاطعات.

٧ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، نشرت اللجنة الانتخابية المستقلة الجدول الزمني للانتخابات، وحددت فيه ٣٠ تموز/يوليه موعدا للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والانتخابات

التشريعية الوطنية. ولم تحدد اللجنة بعد المواعيد المحتملة للجولة الثانية للانتخابات الرئاسية أو انتخابات جمعيات المقاطعات.

٨ - ويضمن قانون الانتخابات تمثيل كل إقليم من الأقاليم في الجمعية الوطنية. وقد أثار هذا مسألة تخص التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بشأن وضع مينيمبوي، وهو إقليم أنشأته الإدارة التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في كيفو الجنوبية قبل توقيع الاتفاق الشامل الجامع. فلو كان إقليم مينيمبوي قد اعتبر منطقة انتخابية، لكان هذا قد عزز من فرص تمثيل طائفة البنيامولنغي في الجمعية الوطنية المقبلة. وقد أوجد النقاش حول هذه المسألة توترات في المؤسسات الانتقالية، هدد التجمع في سياقها بترك العملية الانتقالية والعملية الانتخابية. ومع أن مسألة مينيمبوي لا تزال قائمة دون تسوية، فإنه بعد بذل جهود متواصلة بمساعدة من المجتمع الدولي، أعلن التجمع في ٢٤ آذار/مارس التزامه بالمشاركة في الانتخابات.

٩ - ووفقاً للأرقام الصادرة عن اللجنة الانتخابية المستقلة، تناهز نسبة النساء ضمن الناخبين المسجلين ٥٠ في المائة. وتواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التعاون مع اللجنة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية من أجل إنشاء وتعزيز الشبكات والمنطلقات وأطر التشاور النسائية، وشن الحملات الإعلامية، والتدريب وتنظيم دورات التوعية على صعيد البلد بكامله. وبلغ عدد النساء اللاتي سجلن أنفسهن ضمن المرشحين للانتخابات الرئاسية أربع نساء، في حين أن قائمة المرشحين للانتخابات التشريعية البالغ عددهم ٩٤٠٦ ٩ مرشحين تضم ٣٠٥ ١ مرشحة (١٣,٥ في المائة)، على نحو يشمل تمثيلاً من جميع المقاطعات. بيد أن قانون الانتخابات لم ينص على شرط التكافؤ بين الجنسين في تقديم القوائم الانتخابية.

١٠ - وفي شباط/فبراير، طلب رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا أن تستعرض وضع أعضاء البرلمان الذين تركوا أحزابهم السياسية منذ انضمامهم إلى الجمعية. وفي ٢٤ شباط/فبراير، قضت المحكمة بأن الأعضاء الذين أصبحوا لا يمثلون العنصر الذي رشحهم يتعين عليهم أن يتخلوا عن مقاعدتهم في البرلمان. ومن ثم فإنه في ٣ نيسان/أبريل، استقال أوليفيه كاميتاتو من منصب رئيس الجمعية الوطنية الذي كان يشغله وحل محله توماس لوهاكا، الأمين الوطني لحركة تحرير الكونغو. وفي حين أن حكم المحكمة قد أضعف بقدر كبير قدرة البرلمان على اتخاذ إجراءات، فإن القوانين الأساسية المتصلة بالعملية الانتقالية سبق

أن ووفق عليها بالفعل. وأثار حكم المحكمة العليا أيضا بعض المسائل بشأن حياد هذه المؤسسة، خصوصا وأنها تضطلع بولاية الفصل في المنازعات الانتخابية.

عمليات الانتخاب

١١ - نظرا إلى أهمية العملية الانتخابية بالنسبة للسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، قمت بزيارة ذلك البلد في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ آذار/مارس. وقام وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بزيارة البلد في الفترتين من ٤ إلى ١٧ آذار/مارس ومن ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس، على التوالي. وفي غضون هذه الزيارات، أكدنا على ضرورة إجراء انتخابات تتصف بشمولها للجميع وبالإنصاف والأمن. وقمنا أيضا بحث الأطراف الكونغولية المعنية، وبخاصة الحكومة الانتقالية وزعمائها، على تهيئة مجال متكافئ أمام الجميع خلال الانتخابات؛ وتنفيذ حملة انتخابية إيجابية تستند إلى برامج ومشاريع اجتماعية منطلقها صالح السكان، وتقوم على الدعوة إلى السلام والتنمية والحكم الرشيد والأمن وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب؛ وعقد نقاش يتسم بالمسؤولية؛ وتفادي إثارة التوترات العرقية والحزبية خلال الانتخابات؛ وكفالة تهيئة مناخ موات لإجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك احترام حرية التعبير وحرية الصحافة. وحثت الزعماء الكونغوليين أيضا على التسامي فوق المصالح القصيرة الأمد والعمل من أجل وحدة البلد واستقراره.

١٢ - وقد أعدت اللجنة الانتخابية المستقلة وبعثة منظمة الأمم المتحدة خطة تنفيذية متكاملة للانتخابات، بناء على تقييم لعملية التسجيل، وستتخذ هذه الخطة أداة لإدارة الأعمال التحضيرية للانتخابات ولتفادي المشاكل التنفيذية المحتملة في مرحلة مبكرة. وأبرز التقييم ضرورة نشر وجود الأمم المتحدة إلى عواصم الأقاليم والمدن، البالغ عددها ١٦٦، وتحسين تنسيق حملة التثقيف المدني فيما بين الشركاء الوطنيين والدوليين. وسيستلزم هذا نشر أعداد إضافية من موظفي البعثة وقدر إضافي من أصولها اللوجستية

١٣ - وسيكون من أهم التحديات في الأسابيع المقبلة وضع القائمة الانتخابية في صيغتها النهائية وتحديد مراكز الاقتراع. ونتيجة لما حدث من تأخيرات في إغلاق مراكز التسجيل، استخدمت اللجنة الانتخابية المستقلة في الاستفتاء قوائم انتخابية مؤقتة، سيجري توحيدها لأغراض الانتخابات المقبلة. وقد نشرت القائمة الانتخابية في أيار/مايو. وبناء على هذه القائمة، تعترم اللجنة فتح حوالي ٥٠.٠٠٠ مركز للاقتراع بدلا من المراكز التي استخدمت في الاستفتاء وعددها ٣١.٠٠٠ مركز، ضمنا لأن يتم التصويت في يوم واحد.

١٤ - وسيستلزم النظام الانتخابي إصدار ١٧٠ نوعاً مختلفاً من بطاقات الاقتراع، شاملة الأسماء والصور والشعارات بشكل ييسر التعرف عليها. وستضطلع حكومة جنوب أفريقيا بإدارة عملية طبع أوراق الاقتراع، ووافقت أيضاً على أن تتولى توفير الورق اللازم وتخزين بطاقات الاقتراع ونقلها إلى مراكز المقاطعات البالغ عددها ١٤ مركزاً. ومما يزيد من أهمية التثقيف المدني ما يتسم به النظام الانتخابي وبطاقات الاقتراع من تعقد. وتقوم اللجنة الانتخابية المستقلة حالياً، هي وشركاؤها الدوليون، بتخصيص أموال إضافية للمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات الوطنية، مثل الهيئة العليا لوسائل الإعلام، لتوسيع نطاق جهودها في مجال التوعية. وتركز بعثة منظمة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاثة مجالات رئيسية هي: الاتصال والتغطية المباشرة؛ وتقديم الدعم الاستراتيجي للجنة الانتخابية المستقلة؛ وجهود التثقيف المدني دعماً للأطراف الفاعلة الوطنية. وإضافة إلى ذلك، تقدم البعثة المشورة إلى اللجنة بشأن استراتيجيتها المتعلقة بالاتصال والحملات الإعلامية والمنشورات. وأنتجت الأمم المتحدة أيضاً مواداً للتثقيف المدني وتشارك في تدريب المدربين المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني.

١٥ - وسيتعين على اللجنة الانتخابية المستقلة أن تقوم، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة، بتعيين وتدريب ٢٦٠ ٠٠٠ موظف لمراكز الاقتراع. وسينتقل المشرفون على مراكز الاقتراع من مواقع التدريب البالغ عددها ٣٣٣ موقعاً إلى المراكز الانتخابية البالغ عددها ١٠ ٠٠٠ مركز، حيث يقومون بتدريب موظفي مراكز الاقتراع. ووفقاً لقانون الانتخابات، سيجري تجميع ونشر نتائج الاقتراع محلياً، وليس في كينشاسا كما تم في حالة الاستفتاء. ويرجح أن يكفل هذا مزيداً من الكفاءة والشفافية في عد الأصوات وأن يحد من خطر التلاعب في التصويت. كما أن التوزيع اللامركزي لوجود بعثة منظمة الأمم المتحدة على الأقاليم والمدن البالغ عددها ١٦٦ سيسهم في زيادة شفافية هذه العملية وكفاءتها.

١٦ - وفي أعقاب حلقة عمل عقدت لمدة يومين في نيسان/أبريل، اتفقت المؤسسات الخمس العاملة على دعم الديمقراطية، وهي اللجنة الانتخابية المستقلة والهيئة العليا لوسائل الإعلام ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد ولجنة رصد حقوق الإنسان، على نهج موحد لرصد العملية الانتخابية ودعمها، وتعزز حالياً إنشاء أفرقة لمراقبة الانتخابات في مراكز جمع النتائج البالغ عددها ٦٤ مركزاً. واتفقت هذه المؤسسات أيضاً على إنشاء لجنة مؤلفة من شخصيات دولية بارزة (لجنة حكماء) للمساعدة في إيجاد حلول غير قضائية للمنازعات الانتخابية.

١٧ - وهناك أيضا مشروع يرمي إلى تحسين قدرة القضاة على الفصل في المنازعات الانتخابية وإلى توفير الدعم اللوجستي للقضاء، وقامت بإعداده بعثة منظمة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة، بالتعاون الوثيق مع المحكمة العليا ووزارة العدل واللجنة الانتخابية المستقلة. وسيكون منطوق التركيز في هذا المشروع هو تدريب المدربين لكفالة التغطية الجغرافية على نطاق واسع مع الحفاظ في الوقت نفسه على الملكية الكونغولية للعملية.

١٨ - وتواصل البعثة العمل على تحسين تفهم السكان للعملية الانتخابية، عن طريق استخدام إمكاناتها الإعلامية واستهداف فئات محددة، بما فيها الشباب والنساء. وتبث إذاعة البعثة المسماة "راديو بوكاي" نقاشا يوميا، يتيح فترات إذاعية متساوية للأحزاب السياسية ومختلف الأطراف الفاعلة في العملية الانتقالية، إلى جانب برنامج إذاعي جديد للتثقيف المدني يستهدف الشباب والطلاب. وتنتج البعثة برنامجا تلفزيونيا دوريا تجري خلاله مقابلات مع الأطراف السياسية الرئيسية، وتنتج ١٥ برنامجا قصيرا بالفيديو تذاع بصفة أسبوعية على ٣٣ من محطات التلفزيون الوطنية. وتوزع البعثة ٤٢٠٠٠ نسخة من منشور وطني شهري عنوانه "Cap sur les Elections"، ومن مجلة البعثة، وتنتج مواد للتوعية بشأن حماية الأطفال من الاستغلال من جانب الأطراف الفاعلة السياسية. وقد أدرجت الهيئة العليا لوسائط الإعلام في توجيه أصدرته مؤخرا بشأن الحملات الانتخابية نصا يحظر صراحة حشد الأطفال من جانب الأحزاب السياسية.

١٩ - وهناك مشروع يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم العملية الانتخابية، يشمل تنفيذ وإدارة عملية شراء وتوريد المعدات والمواد والخدمات الانتخابية. ومنذ بدء المشروع في شباط/فبراير ٢٠٠٥، تم إصدار ٣٤٣ عطاء يناهز مجموعها ١٦٠ مليون دولار. ومن أكبر التحديات التي تواجه اللجنة الانتخابية المستقلة والبرنامج الإنمائي كفاءة دفع الرواتب في مواعيدها للعاملين الوطنيين في العملية الانتخابية وللشرطة التي توفر الأمن لهذه العملية، وبخاصة العاملون في المناطق النائية. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بلغ ما دفعه مشروع البرنامج الإنمائي بصفة مباشرة لموظفي تسجيل الناخبين ١٥ مليون دولار. وخلال فترة الاستفتاء، استأجر البرنامج الإنمائي مؤسستين ماليتين محليتين لدفع أجور حوالي ٢٦٠ ٠٠٠ من موظفي الاقتراع و ٤٥ ٠٠٠ من أفراد الشرطة. وتعكف اللجنة الانتخابية المستقلة والبرنامج الإنمائي والبعثة حاليا على دراسة السبل الكفيلة بتذليل هذا التحدي قبل الانتخابات.

٢٠ - وبحلول ٢٩ آذار/مارس، بلغ ما تلقاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنفقه أو التزم بدفعه من أجل الأنشطة المتصلة بالانتخابات، ٧٧٠ ٢٥٠ ٢١٩ دولارا. ولإتمام العملية

الانتخابية، يحتاج البرنامج الإنمائي إلى مبلغ إضافي قدره ٣٢ مليون دولار. ويشمل هذا مبلغا قدره ٢٣ مليون دولار من الميزانية الأصلية لا يزال دون تمويل ومبلغا إضافيا قدره ٩ ملايين دولار لتغطية الزيادة في عدد مراكز الاقتراع وعدد موظفي الانتخابات والتمديد الذي أُجري للجدول الزمني.

الأخطار والخطط الأمنية المتصلة بالانتخابات

٢١ - هناك احتمالات كبيرة لحدوث العنف خلال الانتخابات المقبلة. فالجهود المبذولة لإصلاح القطاع الأمني لا يزال يشوبها نقص كبير ومعظم المتحاربين السابقين يحتفظون بقدرات عسكرية يستطيعون أن يتحدوا بها نتائج الانتخابات. وقد أثار نشر الحرس الجمهوري إلى بعض مناطق من البلد قلقا من احتمال تعرض مرشحين بعينهم للتخويف.

٢٢ - وتنقسم التحديات الأمنية الرئيسية إلى شقين. فالتوترات القائمة بين الأحزاب السياسية في المراكز السكانية الكبيرة يمكن أن تؤدي إلى حدوث قلاقل أهلية. أما الحالة الأمنية في المناطق الريفية الشرقية، حيث تكاد تنعدم الإدارة المثلثة للدولة، فيمكن أن تتأثر باستمرار وجود جماعات كبيرة من الجنود الكونغوليين الراضين للإدماج، بما في ذلك جماعات الميليشيا وجماعات المايي مايي. ويمكن لهذه الجماعات أن تُستغل من جانب المتنافسين السياسيين وأن تشكل خطرا على عملية نشر موظفي الانتخابات، وعلى إمكانية وصول السكان إلى المؤتمرات الانتخابية ومراكز الاقتراع، وعلى عملية نقل النتائج الرسمية. وترمي الخطط الأمنية المتعلقة بالعملية الانتخابية إلى التصدي لهذه المخاطر.

الخطط الأمنية الوطنية المتعلقة بالانتخابات

٢٣ - تضطلع الشرطة الوطنية الكونغولية بالمسؤولية عن أمن العملية الانتخابية، بما في ذلك الحفاظ على القانون والنظام، وحماية المؤسسات الانتقالية (باستثناء رئيس الجمهورية، الذي يتولى حمايته الحرس الجمهوري) وموظفي الانتخابات والمرافق والمعدات الانتخابية.

٢٤ - وقد شارك في الترتيبات الأمنية المتعلقة بالاستفتاء حوالي ٥٤ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية. بيد أنه سيلزم أكثر من ذلك للانتخابات، حيث أنها تتطلب أعدادا إضافية من المرافق الانتخابية ومراكز التصويت. وتقضي الخطة الأمنية الوطنية المتعلقة بالانتخابات بأن تكون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية متأهبة لدعم الشرطة الوطنية إذا لزم ذلك، وبأن تكون مسؤولة أيضا عن تأمين المواقع ذات الحساسية من الناحية العسكرية.

الخطط الأمنية للبعثة فيما يتعلق بالانتخابات

٢٥ - ستبذل البعثة المساعدة في التدابير الأمنية المتعلقة بالانتخابات باستخدام إمكانياتها العسكرية والشرطة. وسيتمثل المجهود الرئيسي للعنصر العسكري خلال هذه الفترة في ردع التحديات المسلحة للعملية الانتخابية وكبح من يحاولون إفسادها وتوفير بيئة آمنة للعاملين في الانتخابات وللناخبين. وتواصل البعثة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز قدرة الشرطة الوطنية لهذا الغرض. وقد زادت كثافة الأنشطة التدريبية في سياق البرنامج الشامل لتدريب الشرطة الوطنية، الذي أعدته الشرطة وبعثة منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأنغولا وجنوب أفريقيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتدريب وإجازة ١ ٠٠٨ من معلمي الشرطة. وحتى ٧ حزيران/يونيه، أتم هؤلاء المعلمون بدورهم تدريب حوالي ٨٦٠ ٢٤ من أفراد شرطة الأقاليم على التدابير الأمنية الثابتة لمراكز الاقتراع. وشملت مناهج التدريب عنصرا يتعلق بمنع العنف ضد النساء والأطفال. كما وفرت البعثة التدريب على مكافحة الشغب لحوالي ٩٠٠ ٤ من أفراد الشرطة الوطنية، وذلك من العدد المقرر تدريبه في هذا المجال وهو ٢٠٠ ٦ فرد. وتم نشر ست وحدات من وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة، من بنغلاديش والسنغال والهند، في مواقع استراتيجية، بما في ذلك كانغا وكنيشاسا وكيسانغاني ولوبومباشي ومبوجي - مايي. وتواصل وحدات الشرطة المشكّلة هذه تعزيز قدرة الشرطة الوطنية على مكافحة الشغب، بما في ذلك عن طريق الدورات المشتركة.

٢٦ - وتدعم البعثة أيضا عملية التنمية الطويلة الأجل لقدرات الشرطة الوطنية عن طريق الإسهام في أعمال الفريق العامل المشترك المعني بإصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية وإعادة تنظيمها، الذي يضطلع بتقييم احتياجات قوة الشرطة وقدراتها بغية صوغ خطة شاملة للإصلاح.

القوة الاحتياطية المقترحة التابعة للاتحاد الأوروبي

٢٧ - وافق الاتحاد الأوروبي على دعم جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العملية الانتخابية عن طريق نشر قوة احتياطية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، سبق أن أذن بها مجلس الأمن بموجب قراره ١٦٧١ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وهذه القوة التابعة للاتحاد الأوروبي مهيأة لتعزيز قدرات البعثة على الرد السريع عن طريق التصدي للحالات التي قد تهدد العملية الانتخابية بالخطر. ومن ثم ستسهم القوة في إحلال الاستقرار عن طريق عنصر متقدم واضح للعيان وقوة خلفية من أجل توفير الاطمئنان والردع، وذلك بصورة مباشرة عن طريق تقديم الدعم للبعثة وبصورة

غير مباشرة من خلال تقديم الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وللشرطة الوطنية، إذا طُلب ذلك من جانب الأمم المتحدة وتقرر من جانب الاتحاد الأوروبي.

القرارات ١٦٢١ (٢٠٠٥) و ١٦٣٥ (٢٠٠٥) و ١٦٦٩ (٢٠٠٦)

٢٨ - بموجب القرار ١٦٢١ (٢٠٠٥) المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أذن مجلس الأمن بزيادة قوام الشرطة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما مجموعه ٨٤١ فردا إضافيا، بما في ذلك خمس وحدات من وحدات الشرطة المشكّلة، من أجل تدريب الشرطة الوطنية وتوفير الأمن خلال العملية الانتخابية. وبموجب القرار ١٦٣٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أذن المجلس بزيادة القوام العسكري للبعثة بمقدار ٣٠٠ فرد كي يتسنى نشر كتيبة من المشاة في كاتانغا، مع تزويدها بالإمكانات، من أجل توفير مزيد من الأمن داخل مناطق عملياتها خلال الفترة الانتخابية. وفي كلا هذين القرارين، أكد المجلس على الطابع المؤقت لهذه الزيادات وطلب منّي أن أقدم بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ تقييما لما إن كان يمكن خفض أعداد الأفراد الإضافيين أو إعادتهم إلى أوطانهم بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٢٩ - وبموجب القرار ١٦٦٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أذن مجلس الأمن بالنقل المؤقت لما أقصاه كتيبة مشاة واحدة ومستشفى عسكري وعدد أقصاه ٥٠ مراقبا عسكريا من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مع وجود النية لتجديد هذا الإذن وفقا للمقررات التي قد يتخذها مجلس الأمن مستقبلا بشأن تجديد ولايتي هاتين البعثتين.

٣٠ - وإني لمتنّ للإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لتعزيز القدرات الشرطية والعسكرية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما خلال هذه الفترة الحساسة. وفي حين أن العملية الانتخابية تعرضت للتأخير، فإنها مع ذلك سائرة سيرا ثابتا في مسارها المحدد. بيد أنني أود أن أؤكد أن الأشهر الأولى للحكومة الجديدة ستكون متسمة بقدر كبير من الحساسية والهشاشة من الناحية السياسية. وفي هذا الصدد، ستظل المرافق الأمنية الوطنية محتاجة إلى الدعم الشرطي والعسكري من جانب البعثة للحفاظ على بيئة آمنة في البلد. ولذا فإن أوصي، للنظر من جانب مجلس الأمن، بأن يُبقي المجلس في إطار البعثة العناصر الإضافية العسكرية والشرطية والتمكينية التي ووفق عليها في إطار القرارات ١٦٢١ (٢٠٠٥) و ١٦٣٥ (٢٠٠٥) و ١٦٦٩ (٢٠٠٦)، وذلك حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وأعترز أن أقدم إلى مجلس الأمن قبل انتهاء الولاية الحالية للبعثة في أيلول/سبتمبر

٢٠٠٦، توصياتي بشأن الولاية المقبلة للبعثة في فترة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك احتياجاتها المستمرة ومفهوم عملياتها وهيكل عنصرها العسكري والشرطي.

العلاقات الإقليمية

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، عقب توغل عناصر من جيش الرب للمقاومة إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أبلغت البعثة عن توغل زعم حدوده إلى داخل البلد من عناصر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية. وتحققت البعثة فيما بعد من صحة هذه البلاغات. وأي تدخل من هذا القبيل في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب جيش وطني أجنبي أمر غير مقبول، ويشكل انتهاكا لسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

٣٢ - ولا يزال من الشروط الأساسية اللازمة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى إنشاء آليات مستدامة للتعاون الإقليمي. وفي حين أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت عقد اجتماعين للجنة المشتركة الثلاثية الزائدة واحدا، فإنه لم يحدث فيها أي اجتماع لآليات التحقق المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا. وتواصل البعثة سعيها إلى إقناع الأطراف بالحاجة إلى إحياء هذه الآليات بوصفها أدوات مهمة لبناء الثقة وإلى العمل على إيجاد آليات مستدامة للتعاون المطرد في المجالات موضع الاهتمام المشترك، ولا سيما في مجالي الأمن والتنمية الاقتصادية.

ثالثا - تنفيذ ولاية البعثة

الحالة الأمنية وتأثير عمليات القوات المسلحة

إيتوري وأويلي الشمالية

٣٣ - ظلت الحالة الأمنية في إيتوري مستقرة بوجه عام، على الرغم من استمرار نشاط الميليشيات. وفيما بين شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، تم الاضطلاع بعمليات مشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في إقليم دجوغو ومنطقة فاتاكي لكبح جماح هذه الميليشيات وإرغامها على التجرد من السلاح. وشهدت المنطقة الواقعة جنوب بونيا (إيرومو) تجدد النشاط من جانب ميليشيات جبهة القوميين ودعاة الاندماج وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، التي يفاد أنها تعمل تحت مظلة الحركة الثورية الكونغولية. وبُدئت في ٢٧ شباط/فبراير عملية هجومية مشتركة بين القوات المسلحة والبعثة لإخلاء إيرومو من هذه الجماعات

المسلحة ولكنها أُرجئت بسبب تمرد إحدى الوحدات المشاركة من القوات المسلحة. وفي الوقت نفسه، أدى استمرار انعدام الأمن في المنطقة إلى تشريد أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص من المنطقة المحيطة ببونيا. واستؤنفت العملية في أيار/مايو مما مكن البعثة والقوات المسلحة من تطهير منطقة تشاي من الميليشيات.

٣٤ - وتقوم البعثة حالياً، بالتشاور مع الحكومة الانتقالية، بإعداد استراتيجية سياسية - عسكرية شاملة للتصدي لأنشطة الميليشيات المتبقية في إيتوري. ووضعت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة عمل تستهدف تيسير بسط سلطة الدولة في إيتوري والتخفيف من حدة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة للسكان. ولا تزال ملكية الأراضي تشكل أحد المسببات الأساسية للتوترات العرقية، ومن ثم يتعين معالجة هذه المسألة في فترة ما بعد الانتخابات. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق تعثر عملية إدماج المحاربين المسرحين واستمرار تعرض السكان للتحرش من جانب القوات المسلحة.

٣٥ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، نشرت البعثة وحدة القوات الخاصة الغواتيمالية التابعة لها في منطقة غارامبا الطبيعية الوطنية، عقب تلقي معلومات بشأن وجود مزعوم لجيش الرب للمقاومة في هذه المنطقة، بما في ذلك وجود قائد الميليشيا فنسنت أوتي، الذي أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أمراً باعتقاله. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أثناء اقتراب وحدة القوات الخاصة التابعة للبعثة من أحد معسكرات الميليشيات، تعرضت لنيران كثيفة من جانب عناصر يشتهب في أنها تابعة لجيش الرب للمقاومة. ولقي ثمانية جنود مصرعهم وجُرح خمسة آخرون. وتنعي الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي فقدان هؤلاء الجنود الغواتيماليين البواسل الثمانية الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام.

كيفو الشمالية

٣٦ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أسفرت عملية مشتركة نفذتها القوات المسلحة والبعثة ضد عدة مئات من العناصر التابعة لتحالف القوى الديمقراطية في منطقة بيني عن تفكيك هذه الجماعة المسلحة؛ وقُتل في هذه العملية حوالي ١٠٠ من المحاربين التابعين لتحالف القوى الديمقراطية وتم تدمير ١٤ معسكراً. وعلاوة على ذلك، نجحت جهود التوعية بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في جعل ٩٧ من الكونغوليين التابعين لتحالف القوى الديمقراطية يستسلمون. ومما يبعث على الأسى أن جندياً هندياً من الجنود التابعين للبعثة قد قُتل، وجُرح خمسة آخرون خلال هذه العملية.

٣٧ - وفي كانون الثاني/يناير، تصاعدت حدة التوترات عقب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جنود تابعون للواء الموحد الخامس التابع للقوات المسلحة ضد السكان الناطقين بلغة الكينيارواندا في إقليم رتشورو. وشن متمردون تابعون لميليشيا لوران نكوندا، مع عناصر تابعة للواء الثالث والثمانين، هجوماً على اللواء الموحد الخامس التابع للقوات المسلحة، واستولوا بعد ذلك على رويندي وكيريزي، مما جعل القوات المسلحة تنسحب من رتشورو إلى كانيابايونغا. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، شنت البعثة بعض العمليات ونجحت في تطهير رويندي وكيريزي من عناصر المتمردين. وخلال هذه الفترة، شاركت البعثة أيضاً في جهود مكثفة لتسوية المنازعات والمصالحة مع المجتمعات المحلية. وتسبب التمرد، مقترنا بالتحرش المستمر من جانب الوحدات التابعة للقوات المسلحة، في تشريد ٥٠.٠٠٠ شخص إلى كانيابايونغا، فأضعف ذلك بشكل خطير من مصداقية تلك القوات لدى السكان المدنيين.

٣٨ - ومنذ آذار/مارس، يتولى اللواء الموحد الثاني التابع للقوات المسلحة مسؤوليات اللواء الموحد الخامس، ويواصل، بمساعدة من البعثة، السيطرة على رتشورو والمناطق المحيطة بها.

كيفو الجنوبية

٣٩ - تم بعد تخطيط دقيق شن عملية مشتركة بين القوات المسلحة والبعثة في أواخر شباط/فبراير ضد عناصر تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إقليم بانياكير، وتسبب ذلك في تمزيق هيكلها القيادي. ونزح حوالي ١.٠٠٠ فرد من المحاربين الروانديين من كيفو الجنوبية إلى كيفو الشمالية، فقل بذلك عدد أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية إلى حوالي ٢.٥٠٠. وتقدر البعثة أن عدد المحاربين الروانديين في مقاطعتي كيفو يبلغ ٧.٠٠٠ فرد.

٤٠ - وتتابع البعثة متابعة وثيقة ما يجري من أحداث في مرتفعات مينيمبوي لتفادي وقوع مواجهات بين البانيامولنغي المواليين للحكومة الانتقالية ومجموعة تضم ٢٥٠ من البانيامولنغي المنشقين الراضين للالتحاق بعملية الإدماج. واتخذت البعثة عدداً من الخطوات من أجل إنهاء هذه التوترات شملت إشراك جميع الأطراف في حوار على صعيد مجتمعي. وعقب تكثيف عمليات القوات المسلحة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ واشتداد التوترات العرقية، تناقص بشدة وجود الأنشطة الإنسانية في كيفو الجنوبية وانسحبت منها عدة منظمات من المنظمات غير الحكومية.

كاتانغا

٤١ - لا يزال استمرار وجود جماعات مسلحة في المحافظتين الوسطى والشمالية من هذه المقاطعة يشكل مصدرا كبيرا من مصادر القلق. وكانت العمليات التي بدأها القوات المسلحة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ضد المايي مايي غير ناجحة في البداية، وأسهمت في تفاقم الحالة الإنسانية التي كانت خطيرة أصلا، حيث ألما أجبرت ١٥٠.٠٠٠ شخص من المدنيين على الفرار من ديارهم. وعقب جهود مكثفة للتوعية بذلتها البعثة في آذار/مارس، وبالتفاه مع القيادة الإقليمية للقوات المسلحة، استسلمت عناصر من جماعة المايي مايي الرئيسية التي يقودها كيونغو موتانغا المعروف باسم غيديون وسلمت نفسها للبعثة في نيسان/أبريل وبدأت التجرد من السلاح في أيار/مايو. وفيما بعد، سلم غيديون نفسه للبعثة في ميتوبا في ١٢ أيار/مايو، وهو محتجز حاليا لدى القوات المسلحة في لوبومباشي.

٤٢ - وقامت البعثة بنشر عدة وحدات في كالمي ومانونو ولوبومباشي وميتوبا وكامينا، حيث أتمت الكتيبة البننية انتشارها في المنطقة في أيار/مايو. ويُقصد بهذه القوات أن توفر الأمن والحراسات للمهام الانتخابية والإنسانية.

٤٣ - وسعيا إلى الحد من النتائج الإنسانية المحتملة أن تنجم عن العمليات العسكرية المتوقعة ضد الميليشيات وعن حالات إساءة السلوك من جانب القوات المسلحة، تعكف البعثة على تعزيز تنسيقها المدني والعسكري في كينشاسا وفي الميدان. وتقوم البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حاليا بإعداد مبادئ توجيهية وتحسين التنسيق وعملية تحليل المخاطر فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية والتخطيط للحالات الطارئة في سياق إعداد العمليات العسكرية.

إصلاح القطاع الأمني

٤٤ - ظلت اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني تجتمع بصفة منتظمة لمناقشة المسائل المتصلة بإصلاح القوات العسكرية وإصلاح الشرطة. وتشمل التحديات التي تناولتها اللجنة ببطء عملية توحيد الجيش؛ والنقائص اللوجستية وغيرها من النقائص التي تشوب عملية الدمج؛ وأوجه القصور التي تعانيها اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تنفيذ الخطة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتعداد الجيش والشرطة. وتوفر اللجنة المشتركة أيضا، هي ولجنتها الفرعيتان الفيتان المعيتان بالقوات العسكرية وبالشرطة، محافل مفيدة للمناقشات المتعلقة بتحسين إدارة الشؤون المتصلة بالأمن.

٤٥ - وقد كُرس قدر كبير من التفكير لما سيلزم للحكومة التي ستنتخب في وقت لاحق من هذا العام من الاحتياجات المتصلة بالأمن. فعندئذ، لن يكون قد تم إنجاز كثير من المهام

الانتقالية، وبخاصة في الميدان الأمني، بما في ذلك تشكيل جيش كونغولي وطني محترف ذي حجم مناسب ومجهز تجهيزاً جيداً في ظل إدارة سليمة، ويدر بالولاء للدولة ويمتلك القدرة على حماية الشعب والإقليم الكونغوليين؛ وإنشاء قوة للشرطة محكومة بالمبادئ الديمقراطية وتدين بالاحترام لحقوق الإنسان. ويلزم أيضاً أن توضع المسائل المتصلة بسيادة القانون، بما في ذلك آليات العدالة الجنائية والتدابير التأديبية، على قدم المساواة مع مسألة إصلاح القوات العسكرية والشرطة.

٤٦ - ويُرجح أن يصبح دور البعثة في هذا السياق أكثر وضوحاً بمجرد أن يُعرف موقف الحكومة المقبلة، وبعد إجراء مزيد من المناقشات مع الشركاء الدوليين. واعتزم أن أقدم إلى مجلس الأمن في سياق آخر تقرير لي، قبل انتهاء الولاية الحالية في أيلول/سبتمبر، تحليلاً تفصيلياً لهذه المسألة، مشفوعاً بتوصيات بشأن توحيد الجيش؛ ونوعية القوات المسلحة وقدرتها وتدريبها وسلوكها؛ وتعزيز قوة الشرطة الوطنية ونظام القضاء العسكري؛ وبعض المسائل القانونية، مثل الانضباط العسكري وانضباط الشرطة. ويتسم هذا البند الأخير بأهمية خاصة بالنظر إلى الحوادث الخطيرة التي انطوت على سوء سلوك من جانب وحدات القوات المسلحة المنتشرة في الجزء الشرقي من البلد، والتي أعرب ممثلي الخاص عن قلقه إزاءها لدى الرئيس كابيلا. وينبغي أن تُعالج هذه المسائل في سياق خطة عملية وشاملة لإصلاح القطاع الأمني تُسند ملكيتها والمسؤولية عنها إلى الحكومة المقبلة، مدعومة من الجهات المانحة.

٤٧ - وقد انعقد الاتفاق من حيث المبدأ بين البعثة والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية وممثل المفوضية الأوروبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما أجروه من مناقشات بشأن تنسيق المساعدة، على إعداد خطط مشتركة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لإصلاح الشرطة والقوات العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق في اجتماع لفريق الاتصال المعني بإصلاح القطاع الأمني عقد في ٢٨ شباط/فبراير في بروكسل على ضرورة أن تتفق الجهات المانحة والمنظمات الدولية على مفهوم موحد وعلى تنسيق العمل.

٤٨ - ومع الإقرار بالحاجة إلى تحسين التنسيق، لا يزال العمل جارياً في عدد من المبادرات الثنائية؛ فبالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي للقوات المسلحة، أنجزت البعثة بالاشتراك مع وزارة الدفاع خمسة مناهج تدريبية لضباط وجنود القوات المسلحة بشأن الالتزامات القانونية والأخلاقية والجزاءات المتعلقة بإساءة السلوك.

٤٩ - ولا تزال الصعوبات تجابه الحكومة الانتقالية في تحقيق هدفها المتمثل في إنشاء ١٨ لواءً موحداً قبل إجراء الانتخابات. وتركز الجهود الراهنة على إتمام "الموجة" الثانية التي

تشمل إنشاء ستة لواءات، بعد أن أنشئت بالفعل اللواءات الستة الأولى. وفي غيبة المشاركة الملزمة من جانب الحكومة، سيستمر افتقار اللواءات الموحدة إلى الانضباط وستظل تعاني بصورة خطيرة من جوانب القصور اللوجستية والفنية.

٥٠ - كما أن المحاربين السابقين المتدمرين لعدم تلقيهم ما يخصهم من مساعدات إعادة الإدماج يمثلون خطراً آخر على الأمن والاستقرار في الأشهر المقبلة. ولا تزال جوانب القصور الخطيرة في إدارة اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك ما يُدعى من سوء التصرف في الأموال، تعرقل التنفيذ الفعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فهناك الآلاف من الرجال المسلحين في مختلف أنحاء البلد ينتظرون المدفوعات المتأخرة في مراكز التوجيه التي تتصف الأحوال المعيشية بقدر بالغ من السوء. وبسبب التأخيرات المتراكمة في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قدمت آلية الاستجابة السريعة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدات قدرها ٢,١ مليون دولار للمعالين البالغ عددهم ٢٠.٠٠٠ فرد الذين يعيشون قريباً من مراكز التوجيه والعبور.

٥١ - وفيما يتعلق بترع سلاح القُصّر وتسريحهم وإعادة إدماجهم، سُجِّل أثناء الفصل الأول من عام ٢٠٠٦ وقوع مخالفات خلال سحب الأطفال من الجماعات والقوات المسلحة في عدة مناطق؛ وفي حالات كثيرة، حاول أطفال الالتحاق ببرامج لترع سلاح الكبار وتسريحهم وإعادة إدماجهم، أو حاولوا الدخول من جديد في العملية المخصصة للأطفال كي يستفيدوا من التسهيلات ذات الصلة. ولاحظت البعثة حدوث زيادة في التقارير التي تفيد حدوث إعادة تجنيد وإيذاء للأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة في المناطق التي لا يزال يوجد فيها نشاط للمليشيات. وثمة مسألة أخرى بحاجة إلى المعالجة بصفة عاجلة هي مسألة التقارير العديدة التي تفيد ارتكاب جنود القوات المسلحة لجرائم إيذاء القُصّر وأعمال العنف الجنسي ضد السكان.

٥٢ - وتؤثر هذه التحديات على قدرة البعثة على دعم القوات المسلحة والتعاون معها على إعادة الأمن، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد. وفي حين أن القوات المسلحة، مدعومة من البعثة، أحرزت بعض النجاح في عملياتها ضد الجماعات المسلحة الأجنبية، فإنها كثيراً ما تعجز عن إدامة هذا النجاح الأولى. بمواصلة السيطرة على الأراضي المكتسبة أو حماية المدنيين الكونغوليين من الأعمال الانتقامية.

حقوق الإنسان وسيادة القانون

٥٣ - لا تزال ترد بلاغات عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكبها القوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد المدنيين، خصوصاً في أعقاب العمليات العسكرية

في إيتوري وكاتانغا. ومع أن بعض سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية قد اتخذت بعض الخطوات لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الحكم الذي أصدرته محكمة عسكرية في إكواتير على سبعة من ضباط القوات المسلحة بالسجن مدى الحياة لارتكابهم جرائم اغتصاب جماعي، لا تزال هناك شواغل خطيرة بشأن قدرة السلطات العسكرية الكونغولية والقضاء الكونغولي - خصوصاً بالنظر إلى ما يحدث من تدخل من الأطراف الفاعلة السياسية ومن هيكل القيادة العسكرية - على التصدي على نحو حاسم لظاهرة الإفلات من العقاب وعلى إجراء محاكمات لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد أبدت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إحجاماً عن أن تُسلم للمحاكمة ضباطاً كباراً يُدعى تورطهم في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، منها العنف الجنسي.

٥٤ - وفي حين أن السلطات قد تعاونت مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل اعتقال توماس لوبانغا، وهو قائد سابق من قادة ميليشيات إيتوري، ونقله من المحتجز الكونغولي إلى مقر المحكمة في لاهاي، فإن عدة أشخاص خطرين من قادة ميليشيات إيتوري قد أفرج عنهم من الاحتجاز الحكومي بصورة تكتنفها الشكوك، وأفيد أن واحداً منهم على الأقل قد انضم من جديد إلى إحدى جماعات الميليشيا في إيتوري. كما أن اثنين من أفراد الميليشيا البارزين فرّاً من السجن في كيسانغاني. وعلى الرغم من أن قيادات أخرى من ميليشيات إيتوري لا تزال محتجزة في السجون، فإن الجهود المخلصة من جانب السلطات القضائية العسكرية الرامية إلى التحقيق في الجرائم المدعى ارتكابها لا تزال يعرقلها النقص الخطير في الإرادة السياسية وفي الموارد البشرية والمادية. وهناك تحقيقات مهمة أصابها التعثر، منها مثلاً التحقيق في مذبحه كيلوا. كما أن قادة الألوية والكتائب المسؤولين عن ارتكاب مذابح وجرائم اغتصاب وانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان في كيفو الشمالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ حصلوا على تكاليفات جديدة في القوات المسلحة ولم يتمكن القضاء العسكري من اتخاذ أي إجراء بهذا الصدد. وبعد أن اكتُشفت مقابر جماعية في كيفو الشمالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعتزم إيفاد فريق لحقوق الإنسان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، لإجراء حصر خرائطي للانتهاكات المرتكبة فيما بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣.

٥٥ - وكان التقدم متفاوتاً فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد ألغيت محكمة استثنائية، هي محكمة أمن الدولة، عقب صدور الدستور الجديد في شباط/فبراير؛ بيد أن الغموض لا يزال يكتنف مصير من كانت قضاياهم قيد النظر عندئذ، بمن فيهم أحد زعماء المعارضة السياسية وأحد الصحفيين. وفي حين أن قانون العفو العام صدر في كانون الثاني/يناير، فإن ٥٨ فقط من السجناء المحكوم عليهم قد مُنحوا عفواً يتعلق بالأعمال الحربية

ولم يتلق أحد عفوا عن جرائم سياسية، مما يثير شواغل مؤداها أن تنفيذ قانون العفو العام يمكن أن يكون محدودا وتمييزيا. وفي الوقت نفسه، أصدرت المحكمة العليا فتوى غير إلزامية تنص على أن القتل العمد لرئيس الدولة ليس جريمة سياسية. ومن ثم فإن الأشخاص المدانين بقتل الرئيس الراحل لوران كاييلا لا يُرجَّح أن يستفيدوا من العفو العام.

٥٦ - أما في كينشاسا، فإنه في حين أن قوة الشرطة الوطنية أثبتت قدرتها على مراقبة المظاهرات السياسية دون انتهاك لحقوق الإنسان، فإن لديها نزوعا إلى الإفراط في استعمال القوة. وقد وجدت البعثة أن استعمال التعذيب للحصول على اعترافات من المتهمين بارتكاب الجرائم يشكل ممارسة روتينية في مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد. كما أن الحرس الجمهوري، الذي ينتشر حاليا في عدة بلدات رئيسية، ارتكب أعمال عنف ضد السكان المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعكف البعثة على تعزيز قدرتها على رصد انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات خلال العملية الانتخابية، مثل الانتهاكات المتصلة بحرية الصحافة، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات بالوسائل السلمية، وحرية الرأي والتعبير، والحرية من الاعتقال التعسفي والتعذيب.

٥٧ - ولا يزال تحسين ظروف الاحتجاز ومرافقه في شرقي البلد يشكل إحدى الأولويات العالية. وتلتزم البعثة الدعم لإنشاء قدرة إضافية في السجن القائم في بونيا الذي تشدد صعوبة الأحوال السائدة فيه، وذلك بغية سد الفجوة القائمة لحين إتمام مرفق جديد يعتزم الاتحاد الأوروبي تشييده بحلول عام ٢٠٠٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت البعثة تقريرا بشأن مدى قانونية حالات الاعتقال والاحتجاز؛ واستجابة لذلك التقرير، أصدر المدعي العام توجيهها يضمن حقوق المحتجزين.

٥٨ - وفيما يتعلق بفترة ما بعد الانتخابات، بدأت البعثة في تحديد المجالات التي تحتاج إلى صياغات أو إصلاحات تشريعية من أجل الامتثال للدستور الجديد. ومن الشواغل الإضافية في هذا الصدد العقوبات القائمة في التشريعات الحالية أمام المحاكمة على جرائم معينة، مثل تهريب الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود. وقد شرعت البعثة بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية ووزارة العدل في تحديد القوانين التي يلزم تعديلها للامتثال للمعايير الدولية بشأن مسألة الفساد.

رابعاً - السلوك والانضباط

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على استراتيجية ذات ثلاث شعب لمكافحة الاستغلال والإيذاء الجنسيين:

إبلاغ الادعاءات وتتبع مسارها؛ والتوعية والتدريب؛ والتقييد. بمسؤولية هيكل التسلسل القيادي ومسؤوليته. وقد وسَّعت البعثة نظام إدارة قواعد بياناتها ووضعت إجراءات داخلية لكفالة الدقة في إبلاغ جميع ادعاءات إساءة السلوك من جانب أفراد البعثة وتسجيل تلك الادعاءات وتتبع مسارها. بيد أن عدم كفاية طاقة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أن يبدأ على نحو السرعة التحقيقات في الحوادث الخطيرة لإساءة السلوك، بما في ذلك الاستغلال والإيذاء الجنسيين، يشكل تحدياً خطيراً من التحديات التي تواجه البعثة. فمن ناحية، يواجه المكتب أولويات متنافسة، بينما تحتاج البعثة من ناحية أخرى إلى اتخاذ إجراءات فورية وسريعة للتصدي لمخالفات مدونة قواعد السلوك. وتجري المشاورات حالياً بين البعثة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة عمليات حفظ السلام للتوصل إلى حلول لذلك تكون مقبولة بصفة مشتركة.

٦٠ - وقد ظل التدريب والتوعية من أجل ردع جميع أنواع إساءة السلوك من جانب أفراد الأمم المتحدة، مع التركيز بصفة خاصة على الاستغلال والإيذاء الجنسيين، يمثلان إحدى الأولويات خلال الفترة المشمولة في التقرير، وسيصبحان سمة دائمة من سمات البرامج الرامية إلى مكافحة الاستغلال والإيذاء الجنسيين وغيرهما من أنواع إساءة السلوك. وقد عقدت البعثة حلقتين لتدريب المديرين شملت ٤٠ من الضباط على مستوى الفرق والألوية. وتم تقديم تلقين بهذا الصدد لنحو ٥٩٢ من الأفراد العسكريين والمدنيين الملتحقين حديثاً بالبعثة، مع إيلاء اهتمام خاص لتدريب وحدات الشرطة المشكّلة.

٦١ - وأكد ممثلي الخاص من جديد على عنصر المساءلة بالنسبة لجميع المديرين وعلى مسؤوليتهم عن كفالة تقييد جميع أفراد البعثة بمدونة قواعد السلوك. وتكرر التأكيد على ذلك كتابة في مناسبات عديدة لدى جميع رؤساء المكاتب الإقليمية وخلال جلسات الإحاطة التي تنظم لكبار الموظفين العسكريين والمدنيين. وتنظر البعثة حالياً في إنشاء نقاط اتصال مكرسة طوال الوقت لمسألة الاستغلال والإيذاء الجنسيين في مواقع العمل الحساسة لكفالة وجود رابطة دائمة بين الميدان ومقر البعثة.

خامساً - الجوانب الإدارية

٦٢ - بناء على الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، التي كان من المقرر أن تُختتم بالانتخابات الرئاسية والتشريعية وبتنصيب حكومة جديدة قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة على تخصيص موارد من الموظفين وموارد مادية للبعثة لدعم الأنشطة الانتخابية على الصعيد الوطني خلال الفترة المالية الراهنة، التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبالنظر إلى إعادة تحديد مواعيد الانتخابات، سيتعين على البعثة أن تواصل تقديم

هذا المستوى من الدعم لعملية إجراء الانتخابات لمدة غير قصيرة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، وكفالة لنجاح العملية الانتخابية الوطنية، وجدت البعثة أنها بحاجة إلى نشر أفراد في مواقع أكثر قرباً من مراكز الاقتراع. وهذا يستلزم نشر أفرقة صغيرة من الأفراد وتجهيزها وإعاشتها لفترة محدودة في عدد من المواقع النائية الجديدة يصل إلى ٨٠ موقعا. كما أن تقديم الدعم للانتخابات سيستلزم أيضا نشر عدد إضافي من الطائرات يشمل تسعا من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة واثنين من الطائرات الثابتة الأجنحة ونشر ٨٨ موظفا مدنيا، معظمهم من موظفي اتصالات الطيران وموظفي اللوجستيات، وذلك لإدارة الأصول الجوية الجديدة ومواقع الهبوط. ويجري حاليا أيضا تدبير أعداد إضافية من الجنود لنقلهم إلى البعثة (في كاتانغا) في إطار الحد الأقصى المقرر لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٦٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، مع رد تكاليف القوات من ميزانية عملية الأمم المتحدة في بوروندي وتحمل البعثة تكلفة إعاشة القوات في الميدان.

٦٣ - ويجري حاليا تحديد المدى الكامل لما يلزم للبعثة من الاحتياجات الإضافية من الموارد نتيجة تمديد الجدول الزمني الوطني للانتخابات الرئاسية والتشريعية. وفي هذا الصدد، يولى اهتمام خاص لتحقيق وفورات الحجم من الموارد القائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالأصول الجوية، وزيادة الاعتماد على الأعداد المأذون بها من أفراد الشرطة والمراقبين العسكريين لتجهيز المواقع الجديدة. ويُتوقع كذلك تلبية جزء من الزيادة في الاحتياجات عن طريق إعادة ترتيب أولويات الموارد البشرية والمادية فيما بين بعثات حفظ السلام بهدف تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة الحاسمة المحيطة بالانتخابات.

سادسا - الجوانب المالية

٦٤ - تمت صياغة الميزانية المقترحة مني لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بمبلغ يُناهز ١,١ بليون دولار، ويجري تقديمها حاليا إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها خلال دورتها الستين.

٦٥ - ونظرا للتوقيت الذي أُعدت فيه الميزانية، فإنها تستند إلى افتراض مؤداه أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية ستجري بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، فإنه ريثما يتم تحديد كامل احتياجات الموارد الإضافية اللازمة للبعثة نتيجة لاستمرار تقديم الدعم للانتخابات، والدرجة التي يمكن بها تلبية احتياجاتها عن طريق ترتيبات مؤقتة مع البعثات الأخرى لحفظ السلام، أعتزم استيعاب هذه الاحتياجات، إلى أقصى مدى ممكن، من داخل

الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مع إبلاغ الجمعية العامة بالنفقات ذات الصلة في سياق تقرير أداء البعثة.

٦٦ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٧٤٨,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٦٦٤,٤ ٢ مليون دولار.

٦٧ - وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للبلدان المساهمة بقوات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على التوالي، وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

٦٨ - وقد تلقى الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تبرعات قدرها ١,٧ مليون دولار، وبلغت نفقاته حتى الآن ١,٢ مليون دولار. ومن الرصيد البالغ ٦٧ ٧٠٠ دولار المتبقي في الصندوق الاستئماني لدعم لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، الذي وافقت الجهات المانحة على استخدامه في دعم إدارة محافظة إيتوري، أنفق حتى الآن مبلغ قدره ٣٩ ٣٠٠ دولار. ويتوقع أن يتم صرف المبلغ المتبقي في غضون فترة وجيزة.

سابعاً - ملاحظات

٦٩ - إن الانتخابات التاريخية المقرر إجراؤها في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر المقبلة تشكل أكبر عملية انتخابية على وجه الإطلاق من العمليات التي تنفذ بدعم من الأمم المتحدة وأشدها ازدحاماً بالتحديات. وسيُدعى الناخبون الكونغوليون البالغ عددهم ٢٥,٥ مليون ناخب، للمرة الأولى منذ ٤٥ عاماً، إلى الإدلاء بأصواتهم في حوالي ٥٠ ٠٠٠ من مراكز الاقتراع لنحو ٣٣ مرشحاً رئاسياً، وأكثر من ٩ ٠٠٠ مرشحاً للمجلس التشريعي الوطني، وما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ مرشحاً لجمعيات الأقاليم. وستكون التحديات اللوجستية وتكاليف الانتخابات كبيرة بجميع المقاييس. ويؤمل أن يسهم هذا الاستثمار غير المسبوق من جانب الشعب الكونغولي والمجتمع الدولي في توطيد السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق عملية للمصالحة الوطنية، ومواصلة إحلال الديمقراطية، واستمرار تنفيذ الإصلاحات الأساسية والخطة الانتقالية. وإني على ثقة أيضاً من أن الدروس المستفادة في سياق تنظيم الانتخابات وتنفيذها ستُدرس دراسة دقيقة تتيح تنظيم عمليات الاقتراع الوطنية المقبلة على أكفأ نحو ممكن.

٧٠ - وإني لأشعر بالامتنان للمجتمع الدولي لما قدمه من دعم سياسي ومالي ولوجستي كبير للعملية الانتخابية. وأود أن أنوه بوجه خاص إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في تدبير التمويل وتوفيره للانتخابات، وفي المساعدة على السير قدما بخطة الانتخابات، وذلك بدأبه على المشاركة السياسية على مستوى رفيع. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الجهات المانحة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك حكومة جنوب أفريقيا التي تساعد اللجنة الانتخابية المستقلة بما تحتاج إليه حاجة ماسة من التمويل والطبع لنحو ٧٨ مليون من أوراق الاقتراع ونقلها إلى ١٤ موقعا معينا لذلك. وتمثل هذه المساعدات السخية من جانب الجهات المانحة إضافة مشكورة إلى الدعم اللوجستي والفني الكبير الذي تقدمه البعثة.

٧١ - وفي حين أنه سيكون من الصعب، بالنظر إلى التحديات اللوجستية، كفالة أن تبلغ الانتخابات مستوى الكمال المطلق، فإن من المهم، كي تتوافر المصداقية للعملية، أن تظل اللجنة الانتخابية المستقلة محايدة وشفافة تماما في إدارة الانتخابات. وفي هذا الصدد، يقلقني ما ورد مؤخرا من تقارير تفيد فرض قيود على الحريات المدنية، وتفشي ظاهرة إساءة استخدام الأموال العامة، وانتشار وباء الفساد، والاحتجاز التعسفي لأعضاء الأحزاب السياسية. ويساورني القلق أيضا من جراء التقارير التي تفيد تزايد ممارسات التخويف لوسائل الإعلام، الأمر الذي يهدد بتقويض شفافية الانتخابات. وتشكل حرية الصحافة مبدأ محوريا من مبادئ الديمقراطية يلزم الامتثال له خصوصا خلال فترة الانتخابات. ومن حق الأعضاء في سلك الصحافة الوطنية والدولية على السواء أن يكون بمقدورهم الإفادة بالأبناء دون أي خوف. وأي محاولة للتلاعب في العملية، بما في ذلك عن طريق فرض القيود على حرية الصحافة الوطنية والدولية وتخويف الناخبين وممارسة الاعتقالات التعسفية، لا يمكن السماح بها وينبغي أن تدان إدانة قوية.

٧٢ - كما أني أشجع بقوة القيادات السياسية الكونغولية على أن تُقبل على الانتخابات بروح تستهدف المصالحة والتجديد. وينبغي أن توفر الانتخابات ونتائجها فرصة لمواصلة عملية الحوار الوطني، وتوطيد السلام، والسير قدما نحو تحقيق وحدة البلد واستقراره في الأجل الطويل.

٧٣ - وإني أحث السلطات الكونغولية، وبخاصة الشرطة الوطنية، التي تضطلع بالولاية الخاصة المتمثلة في تأمين عمليات الاقتراع، على أن تواصل اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لمنع أي عنف محتمل وردعه. ويجب أن تجري الانتخابات في مناخ يتسم بالهدوء ويخلو من أي تخويف أو تدخل. وينبغي أن تمتنع الأحزاب السياسية والمرشحون عن استخدام الخطاب الذي يمكن أن يثير توترات عرقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتم تنفيذ الحملة السياسية

على نحو يتقيد تقيدا صارما بمدونة قواعد السلوك؛ وينبغي تشجيع الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين على أن يؤسسوا حملاتهم على البرامج والمناهج التي تخدم على أحسن وجه المصالح الطويلة الأجل للسكان الكونغوليين.

٧٤ - وفي حين أن المسؤولية الأساسية عن تأمين الانتخابات ستظل على عاتق السلطات الكونغولية، فإن البعثة وشركاءها سيواصلون تقديم الدعم لجهود الحكومة. وفي هذا الصدد، أرحب ترحيبا قويا بقرار الاتحاد الأوروبي مساعدة الأمم المتحدة في تأمين الانتخابات عن طريق إتاحة قوة احتياطية للتصدي، عند اللزوم، لأي حالات أمنية محددة. وإن قدرة القوام الرئيسي لهذه القوة الاحتياطية على تلبية الاستدعاء في غضون فترة وجيزة، مع وجود عناصرها المتقدمة في كينشاسا، ستؤدي دورا مهما في إشاعة الاطمئنان لدى الناحيين الكونغوليين وفي ردع من تسول له نفسه إفساد الانتخابات. ويؤمل أن تصبح القوة جاهزة للعمل في وقت قريب، وأن يوفر تعاونها مع الأمم المتحدة زخما إضافيا لمشاركة الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى مستقبلا في الجهود المبذولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مجال إصلاح القطاع الأمني.

٧٥ - وإني أشعر بالامتنان لما أذن به مجلس الأمن من نقل كتيبة ومستشفى من المستوى الثاني وعدد يصل إلى ٥٠ مراقبا عسكريا من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، سأكون ممتنا إذا أمكن للمجلس أن يحيط علما بما يساورني من شواغل بيتتها في الفقرة ٣٠ من هذا التقرير بصدد الأصول العسكرية والشرطية.

٧٦ - وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم، فإن الوضع السياسي والأمني لا يزال دقيقا في إيتوري وفي مقاطعتي كيفو وكاتانغا. ولا يزال تحارب الميليشيات يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة المدنيين. وقد أدت العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحسين الحالة العامة في مقاطعتي كيفو، وأحرز تقدم في كبح الميليشيات ونزع سلاحها. بيد أنه يوجد في المنطقة عدد من الجماعات المسلحة المتعنتة التي لا تزال تشكل خطرا على السكان. وتعتزم البعثة تنفيذ الاستراتيجية التي أجهلتها في تقريرتي المقدم مؤخرا بشأن نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة تمها إلى أوطانها وإعادة توطينها (S/2006/310). وتعتزم البعثة أيضا تكثيف العمليات المضطلع بها ضد ما تبقى من هذه العناصر، وذلك بعد إتمام الانتخابات.

٧٧ - وفي هذا الصدد، يشكل استسلام غيديون قائد المايي - مايي وقواته في ميتوبا تطورا جديرا بالترحيب. ومما يُغبطني أيضا الخطوات المتخذة لتقديم أحد القيادات سيئة السمعة للجماعات المسلحة في إيتوري إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت نفسه، يُتوقع من السلطات القضائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تبذل مزيدا من الجهود لإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، بما في ذلك في نطاق القوات المسلحة.

٧٨ - وقد شاركت القوات المسلحة في ارتكاب انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان. ويعزى هذا جزئيا إلى عدم الفعالية الذي اعتور بقدر ما عملية توحيد الجيش الوطني، خصوصا من جراء نقص الإرادة السياسية، وسوء استعمال الأموال المخصصة لدفع الرواتب وتحويلها عن مساراتها السليمة، وعدم كفاية التدريب والدعم اللوجستي. وإني أحث السلطات الكونغولية والجهات المقدمة للمنح الثنائية، بما فيها الاتحاد الأوروبي وغيره، على التعجيل بإقامة الجيش وقوة الشرطة على عماد من الإصلاح، وكفالة الإسراع بتقديم المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحاكمة لدى نظام قضائي يتمتع بالاستقلال والمصداقية.

٧٩ - ولا تزال الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية شديدة الوطأة، مع ضخامة أعداد المشردين داخليا وغيرهم من الفئات السكانية المعرضة للخطر. وقد بذلت الأمم المتحدة وشركاؤها جهدا كبيرا وقدرًا مهما من الموارد في مجال المساعدة على التخفيف من حدة الجوانب الأشد سوءا لهذه الأزمة الإنسانية. وأهيب بالحكومة أن تدعم بقوة هذه الجهود عن طريق وضع وتنفيذ سياسة شاملة تأخذ في الحسبان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب إحلال الاستقرار السياسي والأمني.

٨٠ - وتمثل خطة العمل لعام ٢٠٠٦ التي بدأت في ١٣ شباط/فبراير في بروكسل وكينشاسا إطارا واضحا وواقعيا لمعالجة المسائل الإنسانية المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنه لا يزال من بواعث القلق أن التبرعات المعلنة من الجهات المانحة لم تتجاوز ١٤ في المائة من المبلغ اللازم وقدره ٦٨٢ مليون دولار. وستكون خطة العمل، التي يقصد بها تعزيز المكاسب التي حققتها البعثة في مجال تحسين البيئة الأمنية، بالغة الأهمية في معالجة التركة المتخلفة عن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن ثم فإني أناشد بقوة السلطات الكونغولية وكذلك مجتمع الجهات المانحة أن يوفرنا بصفة عاجلة المساعدات المطلوبة لمعالجة الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨١ - ومن الأمور المشجعة ما أحرز مؤخرا من التقدم في تحسين العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويعد اعتزام رواندا إعادة العلاقات الدبلوماسية

الكاملة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي الوقت نفسه، أعتقد أن مواضع سوء التفاهم والتوترات التي لا تزال قائمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، خصوصا ما يتعلق منها بالحالة الأمنية على حدودهما المشتركة، ينبغي أن تعالج بوصفها من الأولويات. وينبغي أن تواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجارها السعي إلى إيجاد حلول مقبولة بصفة متبادلة للمسائل موضع الاهتمام المشترك، بما في ذلك عن طريق الآليات القائمة لبناء الثقة.

٨٢ - وستمثل الانتخابات المقبلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معلما رئيسيا من معالم التقدم. بيد أن بعض المهام المتوخاة في إطار الاتفاق الشامل الجامع لن تكون قد أُنجِزت بحلول موعد عمليات الاقتراع. وسيتعين على الحكومة الجديدة أن تكفل ترسيخ ثقافة سياسية واقتصادية جديدة وأن تروج لذلك. ومن ثم فإنني أحث جميع الأطراف الكونغولية صاحبة المصلحة على أن تُقبل على الفترة التالية للانتخابات بروح تستهدف المصالحة والوفاء الوطني، مع كفالة مشاركة جميع القوى السياسية في البلد في الترتيب السياسي الجديد. كما ينبغي للحكومة الجديدة أن تبذل كل ما في الوسع لكفالة تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان إلى الأمن وإلى التنمية الاقتصادية، لا سيما عن طريق اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الأولويات الرئيسية المتصلة بإصلاح القطاع الأمني، وشفافية الإدارة، وتطبيق اللامركزية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتوطيد علاقات حسن الجوار مع بلدان المنطقة.

٨٣ - وسيكون من الأمور ذات الأهمية الحاسمة اطراد المشاركة من جانب المجتمع الدولي، وإنشاء آليات لمتابعة توطيد السلام. وسيلزم أن تضع الحكومة المقبلة خطة عمل وطنية، تتضمن مؤشرات للقياس وبرامج منسقة للدعم المقدم من الجهات المانحة والموجه إلى تحقيق الأهداف الرئيسية، مثل استراتيجية الحد من الفقر، وخطة عمل الأمم المتحدة، وإصلاح القطاع الأمني، وغير ذلك من الجوانب. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع بقوة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تبذل كل ما في وسعها لمواصلة تقوية علاقتها بمجتمع الجهات المانحة، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث أن استمرار برامج المساعدة المقدمة من هذه الجهات سيظل عنصرا حاسما للأهمية في كفالة إتاحة التمويل الكافي لبلوغ المستوى المرتفع للتوقعات الموجودة لدى السكان.

٨٤ - وفي الوقت نفسه، أمل أن يواصل المجتمع الدولي، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، بذل المساعدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إحلال السلام الدائم وتحقيق الانتعاش الاقتصادي القويم. وسيكون مهما بوجه خاص أن توفر الأمم المتحدة الدعم للحكومة المقبلة من أجل

تعزيز العملية الديمقراطية، وتحسين الحكم، وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٨٥ - وأعتزم أن أقدم إلى المجلس مقترحات بشأن الدور الذي ستضطلع به البعثة فيما بعد الانتخابات، والذي سيشمل مجالات بالغة الأهمية من قبيل بسط سلطة الدولة، وإصلاح القطاع الأمني، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وحماية المدنيين، وتوفير الأمن الشامل. وسيرد بمحمل لهذه المقترحات في تقريرى الذى سأقدمه إلى مجلس الأمن بعد الجولة الثانية المحتملة للانتخابات الرئاسية، التى قد تجرى فى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٨٦ - وأود أيضا أن أتقدم بأبلغ العزاء لحكومة غواتيمالا، التى فقدت فى كانون الثانى/يناير ثمانية من أفرادها العاملين فى حفظ السلام. وقد شددت هذه الخسارة المفجعة من تصميم الأمم المتحدة على مكافحة ظواهر الخروج على القانون والإفلات من العقاب التى لا تزال توجد فى أنحاء كثيرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أتقدم بالعزاء إلى حكومة الهند لفقدان أحد أفرادها العاملين فى حفظ السلام فى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، خلال عملية شنت ضد تحالف القوى الديمقراطية فى كينغو الشمالية.

٨٧ - وختاما، أود أن أتقدم بالشكر لممثلى الخاص ولأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولأسرة الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل فى ظروف كثيرا ما تكون مروعة ومحفوفة بالمخاطر الشخصية، سعيا إلى تحقيق السلام فى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

